المشهد
العدد 358 - السنة الرابعة عشرة - السبت 15 أغسطس 2026م - 2 ربيع الأول 1448 هـ

قالت العرب

اشرب فؤادك بغضة اللذات ×× واذكر حلول منازل الأموات
لا تلهينك عن معادك لذة ×× تفنى وتورث دائم الحسرات
إن السعيد غدا زهيد قانع ×× عبد الإله بأحسن الإخبات

يُجمع كل من راقب ما جرى، انها كانت واحدة من أكبر عمليات سرقة الذهب فى تاريخ العالم، وقد نفذت فى المراحل الأولى من الحرب الأهلية فى السودان فى أبريل ٢٠٢٣.

فقد استولت قوات الدعم السريع شبه عسكرية على مصفاة الذهب المملوكة للدولة السودانية فى الخرطوم واقتحمت البنك المركزي، حيث سُرقت ما لا يقل عن طن ونصف من سبائك الذهب التى كانت تبلغ قيمتها آنذاك مائة مليون دولار، خلال انخراطها فى معارك مع حلفائها السابقين فى الجيش السوداني، ويقول شاهد عيان، أيدت روايته ثلاثة أشخاص آخرين مطلعين على العملية، انها نقلت الذهب عبر الحدود، لكنها تنفى ذلك، وتظل تفاصيل عملية السرقة محل جدل.

ولم تكن الوجهة التالية لجزء كبير من ذلك الذهب سراً؛ إذ نُقل من مطار عاصمة جنوب السودان على متن طائرات متجهة إلى دولة الإمارات، ويقول المصدر المطلع: "أرسل الإماراتيون طائرات شحن - مدنية أحياناً وعسكرية أحياناً أخرى - لنقل الذهب".

أكبر عمليات سرقة الذهب فى التاريخ تمت بالتعاون مع أبو ظبي

الاندفاع الإمبريالى الإماراتى فى إفريقيا

يسلط دور الإمارات فى هذا الحدث الضوء على المكانة المحورية التى تلعبها الدولة الخليجية كمركز مالى خارجي لأفريقيا، وكأكثر القوى الأجنبية تأثيراً وبصمة فى القارة خلال العقد الماضي، فقد نشرت الدولة الصحراوية الصغيرة تحت قيادة حاكمها الشيخ محمد بن زايد ال نهيان، المعروف اختصارًا بـ MBZ، استثماراتها ونفوذها ومعداتها العسكرية فى أنحاء أفريقيا بسرعة مذهلة، سعياً منها لتسخير التجارة والموارد لخدمة مستقبلها فى مرحلة ما بعد النفط.

ويمتد نطاق النفوذ الإماراتى ليشمل القارة بأكملها، بدءاً من الموانئ ومشاريع الطاقة الخضراء ووصولاً إلى المزارع الصناعية الضخمة، فقد استأجرت الدولة ملايين الهكتارات من الأراضى الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي، وحصلت على حقوق تعدين فى دول تمتد من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى غينيا لتأمين المعادن الحيوية اللازمة للتحول فى مجال الطاقة ولقطاعها الدفاعى المتنامي.

وتيرة متسارعة

لقد فاجأت الوتيرة المتسارعة والطموحات التوسعية للإمارات فى عهد محمد بن زايد صناع السياسات الأفارقة، مما يمثل - على الأرجح - أهم تحول جيوسياسى منذ أن بدأت الصين فى السعى لتوثيق علاقاتها بالقارة مع مطلع الألفية الجديدة، لكن هذا الانخراط ينطوى على ثمن؛ إذ تعمل الإمارات على خلق شبكة معقدة من التشابكات التجارية والصناعية والعسكرية التى قد تعزز سيادة الدول الهشة أحياناً، لكنها تقوضها فى أحيان أخرى، ولا سيما فى السودان الذى مزقته الحرب.

ويدافع المسؤولون الإماراتيون بشدة عن الدور الذى تلعبه بلادهم فى بناء العلاقات التجارية وتعزيز الاستثمار فى أفريقيا، ويقول نديم قطيش، وهو مسؤول إعلامى ومستشار سياسات لبناني-إماراتي: "تحتاج الإمارات إلى أن يكون لها دور فاعل، ليس فقط فى مستقبل أفريقيا، بل أيضاً فى تحديد معالم استقرارها وازدهارها، فما تبنيه أبو ظبى ليس مجرد محفظة استثمارية، بل هو منظومة متكاملة".

غير أن الساسة الأفارقة الذين سبق لهم أن اصطدموا بأبوظبى يبدون حذرين، ويقول يمانى جبرى مسكل، وزير الإعلام الإريترى والمساعد المقرب للرئيس الاستبدادى أسياس أفورقى (الذى لا تربطه علاقة ودية بأبوظبي): "تكمن المشكلة مع الإمارات هنا فى أفريقيا فى ذلك الطموح غير المبرر للسيطرة على المنطقة بأسرها"، ويضيف: "بدأ الأمر بالهيمنة على مجموعة من الموانئ فى أنحاء شرق أفريقيا، لكنه يبدو وكأنه تحول إلى مشروع أوسع نطاقاً يهدف إلى بسط النفوذ واستغلال الموارد".

لقد بدأ التوغل الإماراتى فى أفريقيا عبر قطاع الموانئ؛ إذ فازت شركة موانئ دبى العالمية التى نشأت فى إطار مساعى دبى لترسيخ مكانتها كمركز تجارى ولوجستي، بأولى امتيازاتها لتشغيل محطات الحاويات فى أفريقيا (فى جيبوتى ومابوتو وداكار) خلال العقد الأول من القرن الحالي، ومنذ ذلك الحين، واصلت هذه الشركة العملاقة فى مجال الخدمات اللوجستية توسعها بقوة، مستفيدة من حركة التجارة بين أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط لتعزيز مركزها الرئيسى فى جبل على بدبي.

وتدير موانئ دبى العالمية حاليًا موانئ ومحطات برية ومناطق حرة، او تعمل على تطويرها فى ١٣ دولة افريقية بالتعاون مع شركة موانئ ابوظبي.

وتمر الشبكة اللوجستية لشركة موانئ دبى العالمية عبر مركزها فى دبي، مما يدفع عجلة التجارة؛ إذ تتجاوز قيمة التجارة غير النفطية بين أفريقيا ودول الخليج حالياً ١٠٠ مليار دولار - وفقاً لصندوق النقد الدولى - وتأتى الحصة الأكبر منها من الإمارات والسعودية.

وتصف إليونورا أرديماني، وهى أكاديمية إيطالية وخبيرة فى شؤون الخليج تتابع عن كثب النهج الإماراتى متعدد الأوجه تجاه القارة الأفريقية، هذه الموانئ بأنها "أدوات نفوذ تشكل جوهر سياسة الإمارات تجاه أفريقيا"، لكن النفوذ المتزايد لأبو ظبى يستند أيضاً إلى السيولة المالية، أو على الأقل إلى الوعود بتوفيرها؛ فوفقاً لبعض التقديرات، أصبحت الإمارات أكبر مصدر لرؤوس الأموال المتجهة إلى أفريقيا خلال العقد الماضي.

وقد تم الإعلان منذ عام ٢٠١٧ عن استثمارات تتجاوز قيمتها ١٦٨ مليار دولار، وهى أرقام قد تعبر عن "نوايا" أكثر من كونها نتائج واقعية، وذلك وفقاً لبيانات "fDi Markets"، وهى قاعدة بيانات إلكترونية تابعة لصحيفة "فاينانشال تايمز" تتتبع مشاريع الاستثمار الأجنبى المباشر العابرة للحدود.

وتُعد الشركة العالمية القابضة التى تبلغ قيمتها ٢٤٠ مليار دولار ويرأس مجلس إدارتها الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان، مستشار الأمن الوطنى الإماراتى وشقيق الشيخ محمد بن زايد - الأداة الرئيسية لتنفيذ العديد من هذه الاستثمارات.

توزيع المشروعات

تتوزع مشاريع الإمارات فى أنحاء القارة الأفريقية، وغالباً ما يُعلن عنها بتقديرات مالية ضخمة، مثل مصفاة نفط فى أوغندا بقيمة اربعة مليارات دولار، ومزرعة رياح فى مصر بقيمة عشرة مليارات دولار، وميناء فى السنغال بقيمة ١,٢ مليار دولار.

ويقول مسؤولون إماراتيون إن هذه الاستثمارات تعكس استعداداً لدعم الدول الأفريقية فى مجالات قد يتردد فيها الآخرون بسبب المخاطر؛ وترحب العديد من الحكومات الأفريقية - التى تواجه سنوياً عجزاً هائلاً فى الاستثمارات اللازمة للبنية التحتية - بتدفق هذه الأموال.

وقال مسؤول إماراتى فى معرض رده على أسئلة فاينانشال تايمز: "إن انخراطنا ليس مجرد علاقة قائمة على تبادل المصالح المادية البحتة (صفقات)، بل تحركه قيم مشتركة ورؤية للتنمية المستدامة والنمو الشامل"، ووصف المسؤول العلاقة مع أفريقيا بأنها قائمة على "الثقة المتبادلة والاحترام ورؤية مشتركة لمستقبل أكثر ازدهاراً لشعوبنا".

ومع ذلك، تسود حالة من القلق فى بعض الأوساط داخل القارة بشأن دوافع الإمارات والنفوذ الذى تكتسبه من خلال التجارة والاستثمار والديون والتعاون الأمنى غير الشفاف مع حكومات تتفاوت درجات استبدادها.

ويقول مهارى تاديل مارو، وهو أكاديمى إثيوبى وخبير فى قضايا السلام والأمن الإقليمي: "هناك حاجة لإدراك حدود قدرة أفريقيا على اتخاذ القرار المستقل (الوكالة الذاتية)؛ فالموارد التى توظفها الإمارات ضخمة للغاية".

ويشير مارو إلى أن السخاء الإماراتى يتجاوز العلاقات الرسمية مع الحكومات بطرق تزعزع الاستقرار؛ ففى منطقة القرن الأفريقى وشرق أفريقيا على وجه الخصوص، أقامت الإمارات شراكات مع جماعات مسلحة من غير الدول فى مجالات توريد الأسلحة وتهريب الذهب غير المشروع.

وتقول تقديرات منظمة سويس إيد يتم تصدير ذهب مستخرج بطرق تقليدية (يدوية) بقيمة تقارب ٣٠ مليار دولار سنوياً من أفريقيا إلى دبى دون إعلان رسمي.

وفى الوقت الذى يتدفق فيه الذهب فى اتجاه واحد، تدفق السلاح فى الاتجاه المعاكس، وقد جمع خبراء الأمم المتحدة وأجهزة الاستخبارات الغربية والمتخصصون فى تتبع الرحلات الجوية وجماعات حقوق الانسان على مدى العامين الماضيين ادلة وافرة حول خطط الامداد التى تغذى الحرب الاهلية فى السودان، وتشمل هذه الخطوط مهابط طائرات وقواعد عسكرية وبحرية على ساحل البحر الأحمر وفى دول أفريقية حليفة أخرى، تستخدمها أبو ظبى فى عمليات سرية لتهريب الأسلحة.

وقد ساعدت الإمارات باستخدام هذه الشبكة فى تحويل "قوات الدعم السريع" فى السودان، التى كانت تفتقر سابقاً للتسليح الثقيل وتواجه اتهامات من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وجماعات حقوق الإنسان بارتكاب جرائم تطهير عرقى وإبادة جماعية ضد جماعات غير عربية - إلى ميليشيا مجهزة تسليحاً جيداً، تمتلك طائرات مسيّرة متطورة وأنظمة دفاع جوى وأساطيل من ناقلات الجند المدرعة.

ولا تخفى أبو ظبى مخاوفها بشأن صعود القوى الإسلامية فى منطقة القرن الأفريقي، كما أنها ترتبط باتفاقيات أمنية مع عدد من حكومات المنطقة؛ ومع ذلك، صرح متحدث رسمى بأن "الإمارات لم تقدم ولن تقدم أى دعم عسكرى أو مالى لأى طرف متحارب فى السودان".

ويرى كثيرون فى القارة الأفريقية وجود روابط بين المصالح الاقتصادية المتنامية للإمارات فى المنطقة وبين نزعتها للتدخل العسكري، ويقول زعيم مسلم بارز فى غرب أفريقيا، آثر، شأنه شأن العديد من الشخصيات العامة فى القارة، عدم الحديث علناً خشية العواقب، إن دولة الإمارات، ولا سيما أبو ظبي، قد أقحمت نفسها فى السياسة الأفريقية بطريقة سلبية، وذلك على النقيض من الصين.

وتُعد مدينة بربرة فى أرض الصومال (صوماليلاند) واحدة من أوضح الأمثلة على تداخل الطموح التجارى ومساعى بسط النفوذ، فقد حظى الميناء بتقدير كبير منذ فترة طويلة بفضل موقعه الاستراتيجى على أحد أكثر الممرات البحرية ازدحاماً فى العالم عند خليج عدن؛ إذ تشهد الفيلات العثمانية المتهالكة والمدافع البريطانية على الواجهة البحرية ومهبط الطائرات الذى يبلغ طوله ٤,٢ كيلومتر - والذى شيده السوفييت - على المصالح التى سعت إليها القوى الإمبراطورية السابقة.

أما اليوم، فتنتصب فوق الموقع صفوف ضخمة من الرافعات العملاقة (من نوع جانتري) المخصصة لنقل الحاويات من السفن إلى البر، والتى نصبتها شركة موانئ دبى العالمية - الشركة اللوجستية متعددة الجنسيات المملوكة لحكومة دبى - كجزء من استثمار تبلغ قيمته ٤٥٠ مليون دولار، كما قامت الإمارات بتحديث البنية التحتية للتخزين وشق طريق سريع بطول ٢٥٠ كيلومتراً يربط بربرة بإثيوبيا، جارة أرض الصومال التى تشهد نمواً اقتصادياً متسارعاً.

وقد جرت مفاوضات الاتفاقية التى تمنح موانئ دبى العالمية حق استئجار الميناء ذى المياه العميقة لمدة ٣٠ عاماً بالتوازى مع اتفاقية أخرى تتسم بالغموض، منحت الإمارات السيطرة على قاعدة بحرية وعسكرية قريبة وحق استخدام مهبط الطائرات الذى يعود للحقبة السوفيتية، وتُظهر صور حديثة التقطتها الأقمار الصناعية عمليات إنشاء تحصينات ومنشآت عسكرية إضافية بالقرب من المدرج.

دبى للتجارة وأبو ظبى للأمن

ويجسد هذا الترتيب النهج الإماراتى المتبع؛ إذ تلعب دبى - الشريك الأصغر فى اتحاد الإمارات - دور الوسيط التجاري، بينما تتولى أبو ظبى - مركز السلطة والثروة النفطية - الملف الأمني، بما فى ذلك مراقبة الممرات الملاحية والتصدى للتهديدات الإقليمية التى يشكلها القراصنة الصوماليون والحوثيون فى اليمن وجماعات إسلامية متشددة أخرى.

وفى خضم هذه العملية، أُعيد إحياء أصل كان يعانى من التراجع ليواكب متطلبات القرن الحادى والعشرين؛ إذ بات الميناء مهيأً ليكون بوابة لسوق إثيوبيا - الدولة الحبيسة التى لا تملك منفذاً بحرياً - والتى يبلغ عدد سكانها ١٢٠ مليون نسمة وقد صنّف كل من البنك الدولى ومؤسسة "إس آند بى جلوبال الميناء عام ٢٠٢٣ باعتباره الأكثر كفاءة فى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وقد تعهدت شركة موانئ دبى العالمية بمضاعفة الطاقة الاستيعابية للميناء، شريطة أن تتمكن أرض الصومال من تجاوز القيود الجيوسياسية، ويقول جوزيف أوغوتا، وهو مواطن كينى يدير المنطقة الحرة القريبة التابعة لشركة موانئ دبى العالمية: "هناك أمور لا بد أن تستقر وتتخذ مسارها الصحيح، لكن المسألة مسألة وقت فقط" وهو يُقابل بالضحك والاستخفاف تلك المزاعم القائلة بأن الشركة كانت بمثابة رأس جسر لمخطط إماراتى إمبريالي، ويقول: "نحن لا نلعب دور فاسكو دا غاما هنا"، فى إشارة إلى الملاح البرتغالى الذى عاش فى القرن السادس عشر وأبحر عبر المسارات البحرية التى فتحت الباب أمام استغلال أفريقيا وآسيا استعمارياً، ومع ذلك، تثير أصداء الماضى القلق فى أنحاء أفريقيا مع توسع الأنشطة التجارية الإماراتية عبر سلاسل التوريد، لا سيما فى قطاع الصناعات الاستخراجية.

وقد كان السودان منذ فترة طويلة - شأنه شأن إثيوبيا - محورياً فى مساعى أبوظبى لترسيخ موطئ قدم استراتيجى فى منطقة القرن الأفريقى وعلى خطوط التجارة فى البحر الأحمر، وامتلكت مجموعات إماراتية قبل الحرب، خططا لاستغلال مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية فى حوض النيل، وأطلقت الشركة العالمية القابضة عام ٢٠٢٠ مشروعاً مشتركاً مع تكتل تجارى سودانى لزراعة محاصيل على مساحة ١٧٠ ألف فدان على ضفاف النيل فى منطقة "أبو حمد"، وأعلنت مجموعة موانئ أبوظبى فى ٢٠٢٢ عن استثمار بقيمة ٦ مليارات دولار فى "أبو عمامة"، وهو ميناء يقع على ساحل السودان المطل على البحر الأحمر، وكان من المقرر ربطه بالأراضى الزراعية فى "أبو حمد" عبر طريق يمتد لمسافة ٤٥٠ كيلومتراً.

غير أن الحرب الأهلية قلبت هذه الخطط رأساً على عقب، وصرح متحدث باسم الشركة العالمية القابضة بأن الشركة لم تعد طرفاً فى مشروع مزرعة "أبو حمد".

قطاع التعدين

وبرزت الشركة العالمية القابضة على مدى السنوات الخمس الماضية أيضاً كمستثمر رئيسى فى قطاع التعدين الأفريقي؛ إذ خصصت مليارات الدولارات لمشاريع تشمل النحاس فى زامبيا، والذهب فى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومالي، وخام الحديد فى موريتانيا، وباتت الشركة منذ العام الماضى تسيطر على سبعة فى المائة من إمدادات القصدير العالمية من خلال حصصها فى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالتوازى مع ذلك، واصلت دبى تعزيز مكانتها كسوق عالمية للذهب الأفريقي، بما فى ذلك سبائك الذهب التى صودرت فى الخرطوم ومناطق أخرى.

ولم يعلق مسؤول إماراتى على أسئلة صحيفة "فاينانشال تايمز" بشأن عملية الاستيلاء على الذهب، لكنه أشار إلى أن الدولة "طورت إطاراً تنظيمياً قوياً لضمان أقصى درجات الأمن والنزاهة والشفافية فى كل معاملة تتعلق بالذهب"، مع "تطبيق صارم للقوانين عند جميع نقاط الدخول".

ومع ذلك، فإن الذهب الذى يُصدّر من السودان إلى الإمارات يساهم فى تمويل الحرب الأهلية، وذلك وفقاً لتقارير صادرة عن عدة مؤسسات بحثية - منها معهد "تشاتام هاوس" - التى نشرت دراسة مفصلة حول هذه القضية فى العام الماضي، حيث يتم تهريب جزء كبير من الإنتاج الحرفى للذهب فى البلاد - والذى تُقدّر منظمة سويس إيد حجمه بأكثر من ٤٠ طناً سنوياً - إلى دبى دون خضوعه للضرائب الرسمية التى تفرضها الدولة.

ورداً على مزاعم تهريب الذهب، صرح مسؤول إماراتى بأن بلاده تعمل وفقاً لـ "أفضل الممارسات الدولية" فى جهودها الرامية لمكافحة غسل الأموال وتعزيز المصادر المسؤولة للذهب. وبصفتها مركزاً تجارياً عالمياً، تدرك الدولة أن "الازدهار يجب أن يرتكز على الشفافية والمساءلة".

وقد أدى تراجع الجهات المانحة الغربية فى أفريقيا إلى خلق فراغ سعت القوى المتوسطة لملئه، ولا تعد الإمارات الوحيدة فى هذا المضمار؛ إذ دخلت كل من تركيا والسعودية وقطر ودول أخرى على الخط، مما أدى إلى احتدام المنافسة.

غير أن الدولة الخليجية كانت الأكثر نشاطاً بين هذه القوى المتوسطة. ويقول الباحث الإيطالى أرديماني: "لقد رسخت الإمارات تحالفات مهمة فى العديد من الدول الأفريقية، سواء على المستوى الحكومى أو مع جهات فاعلة أخرى"، مضيفاً: "لقد أثبتوا مرونة كبيرة فى التكيف مع الديناميكيات المتغيرة".

ويرى الأكاديمى الإثيوبى مهارى تاديل مارو أن نفوذ الإمارات لدى القوى الغربية - الذى تراكم بفضل تحالف مشترك مع إسرائيل وموقف عدائى تجاه الجماعات الإسلامية، إلى جانب استثمارات "البترودولار" وأنشطة الضغط (اللوبي) المكثفة - قد أتاح لها "التصرف كما تشاء فى أفريقيا".

ويأمل مارو، شأنه شأن العديد من الأكاديميين والناشطين والباحثين، أن تشهد المرحلة المقبلة تخفيفاً لحدة "النموذج المؤسسى العسكري" الذى طبع الفصل الأول من التوغل الإماراتى فى أفريقيا، ويقول واصفاً المعضلة التى تواجه القادة الأفارقة: "الإمارات قوة متوسطة لا تلتزم بأعراف التعامل التقليدية؛ فالأمر يتعلق بكيفية تهذيب سلوكها... مع ضمان الحصول على استثماراتها فى الوقت ذاته".

فاينانشال تايمز
ترجمة: محمد مجدي

البرهان وابن زايد

سلاح مقابل الذهب الخام وتوزيع أدوار الأمن والتجارة بين أبو ظبى ودبى فى إطار استراتيجية واحدة

نفوذ الإمارات لدى القوى الغربية والتحالف مع إسرائيل ومعاداة الجماعات الإسلامية أتاح لها "التصرف كما تشاء فى أفريقيا"

ذهب افريقيا يستقر في الامارات

نطاق النفوذ الإماراتى يمتد ليشمل القارة بأكملها بدءاً من الموانئ ومشاريع الطاقة الخضراء ووصولاً إلى المزارع الصناعية الضخمة